

# تقرير ممارسة الأعمال 2015

**إعداد:**

**السيد / فيصل عبدالله الزنكوي - منسق إداري / معاملات**

**مراجعة:**

**السيد / هشام محمد ججيل - مدير إدارة الاقتصاد الكلي والسياسة المالية**  
**السيد / د. خالد بسام الحمود - مستشار صندوق النقد الدولي (IMF) بالإدارة**

## تقرير ممارسة الأعمال 2015

يعتمد التقرير على عدد من الأركان الرئيسية يتم من خلالها توضيح ترتيب الكويت عالمياً في كل ركن من الأركان المذكورة في التقرير، حيث تشارك فيه أكثر من 130 دولة ويتم ذلك بالتعاون مع المنتدى الاقتصادي العالمي (World Economic Outlook)، مع تقديم نظرة شاملة عن إيجابيات وسلبيات الاقتصاد الكويتي.

أصدر البنك الدولي بالاشتراك مع مؤسسة التمويل الدولية بتاريخ 29 أكتوبر 2014 تقريره "ممارسة الأعمال 2015 Doing business" وهو الثاني عشر في سلسلة التقارير السنوية التي يصدرها البنك في هذا الإطار والذي يتضمن عرضاً لـ 189 دولة حول العالم مصنفة حسب سهولة ممارسة الأعمال لعام 2014. وقد صنفت الدول بحسب 10 مواضيع مكونة بدورها من عدة مؤشرات فرعية مع إعطاء وزن متساوي لكل موضوع. والمواضيع المشار إليها في التقرير هي التالية: بدء المشروع، التعامل مع التراخيص، الحصول على الكهرباء، تسجيل الممتلكات، الحصول على الائتمان، حماية المستثمرين، دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، تنفيذ العقود، إغلاق المشروع.

حيث سيتم عرض أبرز ما ورد في التقرير المذكور وإجراء مقارنة لأداء دولة الكويت ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع أدائها خلال العام 2013 وذلك على النحو التالي:

جدول (1): ترتيب دول مجلس التعاون عالمياً وخليجياً بحسب مؤشر سهولة الأعمال (2013-2014)

الترتيب	الدولة	الترتيب العالمي			التغيير
		2012	2013	2014	
1	الإمارات العربية المتحدة	26	23	22	1
2	المملكة العربية السعودية	22	26	49	-23
3	قطر	40	48	50	-2
4	سلطنة عمان	47	47	66	-19
5	البحرين	42	46	53	-7
6	الكويت	82	104	86	18

المصدر: البنك الدولي

ووفقاً لتصنيف ممارسة الأعمال لعام 2013، وهو المؤشر المجمع لسهولة ممارسة الأعمال بشكل عام، فإن دولة الكويت تحتل المركز السادس اذا ما تمت مقارنتها بباقي دول مجلس التعاون الخليجي والثامن عربياً بعد دول مجلس التعاون وتونس والمغرب. جاءت سنغافورة على رأس قائمة الدول الأكثر تسهياً لنشاط الأعمال عالمياً تليها نيوزلندا، هونغ كونغ ثم الدنمارك فكوريا الجنوبية في المركز الخامس. وفي لمحة أولية على ترتيب دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بين الاقتصادات العالمية، نلاحظ (الجدول رقم 1) بأن ترتيب عام 2014 مقارنةً بترتيب عام 2013 قد جاء على النحو التالي:

- الامارات العربية المتحدة في المركز 22 (تحسن بمركز واحد)
- المملكة العربية السعودية في المركز 49 (تراجع 23 مركز)
- قطر في المركز 50 (تراجع مركزين)
- البحرين في المركز 53 (بتراجع 7 مراكز)
- سلطنة عمان في المركز 66 (تراجع 19 مركز)
- الكويت في المركز 86 (تحسن 18 مركز)

جدول (2): الترتيب العالمي لدول مجلس التعاون حسب مكونات مؤشر سهولة ممارسة الأعمال (2014-2013)

الموضوع	السعودية			الكويت			عمان			الإمارات العربية المتحدة			قطر			البحرين			
	التغير	2014	2013	التغير	2014	2013	التغير	2014	2013	التغير	2014	2013	التغير	2014	2013	التغير	2014		
1	بدء المشروع	-25	109	84	2	150	152	-46	123	77	-21	58	37	9	103	112	-23	131	99
2	التعامل مع التراخيص	-4	21	17	35	98	133	20	49	69	1	4	5	NA	23	23	-3	7	4
3	الحصول على الكهرباء	-7	22	15	-34	93	59	-21	79	58	NA	4	4	NA	40	27	-21	73	52
4	تسجيل الممتلكات	-6	20	14	21	69	90	2	19	21	NA	4	4	NA	36	43	15	17	32
5	الحصول على الائتمان	-16	71	55	14	116	130	-30	116	86	-3	89	86	-1	131	130	26	104	130
6	حماية المستثمرين	-40	62	22	37	43	80	-24	122	98	55	43	98	6	122	128	11	104	115
7	دفع الضرائب	NA	3	3	NA	11	11	-1	10	9	NA	1	1	NA	1	2	-1	8	7
8	التجارة عبر الحدود	-23	92	69	-5	117	112	-13	60	47	-4	8	4	-4	61	67	17	64	81
9	تنفيذ العقود	-19	108	127	-12	131	119	-23	130	107	-21	121	100	-11	104	93	-1	123	122
10	إغلاق المشروع	-57	163	106	-33	127	94	-40	112	72	9	92	101	-11	47	36	-60	87	27
	الترتيب العالمي	-23	49	26	18	86	104	-19	66	47	1	22	23	-2	50	48	-7	53	46

(علامة التحسن)، و (علامة التراجع) NA غير متوافرة، المصدر: البنك الدولي

من خلال الجدول رقم (2) يتم التوصل إلى أن التحسن في أداء مؤشرات دولة الكويت

قد جاء في المجالات التالية:

- حماية المستثمرين (تقدم 37 مركز)
- التعامل مع التراخيص (تقدم 35 مركز)
- تسجيل الممتلكات (تقدم 21 مركز)
- الحصول على الائتمان (تقدم 14 مركز)
- بدء المشروع (تقدم مركزين)

ومن جهة أخرى يمكن التوصل أيضاً إلى وجود بعض التراجعات في أداء مؤشرات

دولة الكويت، وقد جاءت في المجالات الآتية:

- الحصول على الكهرباء (تراجعت 34 مركز)
- إغلاق المشروع (تراجعت 33 مركز)
- تنفيذ العقود (تراجعت 12 مركز)
- التجارة عبر الحدود (تراجعت 5 مراكز)

الجدول رقم (3) المؤشرات الفرعية المكونة للمؤشر الرئيسي لنشاط الأعمال:

التغير	2014	2013	المؤشر
<b>بدء المشروع</b>			
NA	12	12	الاجراءات (العدد)
1	31	32	الوقت (أيام)
-0.8	1.9	1.1	التكلفة (% من الدخل القومي للفرد)
3.9	74	77.9	الحد الأدنى لرأس المال لبدء مشروع جديد من الدخل القومي للفرد)
<b>التعامل مع التراخيص</b>			
4	20	24	الاجراءات (العدد)
34	96	130	الوقت (أيام)
NA	1.6	NA	التكلفة (% من قيمة المخازن)
<b>الحصول على الكهرباء</b>			
NA	7	7	الاجراءات (العدد)
NA	42	42	الوقت (أيام)
2.4	42.3	44.7	التكلفة (من قيمة الممتلكات)
<b>تسجيل الممتلكات</b>			
NA	8	8	الاجراءات (العدد)
NA	47	47	الوقت (أيام)
NA	0.5	0.5	التكلفة (من قيمة الممتلكات)
<b>الحصول على الائتمان</b>			
1	2	3	مؤشر الحقوق القانونية
-1	5	4	مؤشر معلومات الائتمان
NA	0	0	تغطية السجلات العامة (% البالغين سن الرشد)
-3	32	29	تغطية المكاتب الخاصة (% البالغين سن الرشد)
<b>حماية المستثمرين</b>			
-0.4	5.7	5.3	مؤشر حماية المستثمرين
<b>دفع الضرائب</b>			
NA	12	12	المدفوعات (عدد/سنة)
NA	98	98	الوقت (ساعات)
-0.4	12.8	12.4	إجمالي الضرائب واجبة السداد (% من إجمالي الربح)
<b>التجارة عبر الحدود</b>			
NA	7	7	مستندات التصدير (عدد)
NA	15	16	الوقت المستغرق في التصدير (أيام)
NA	1.085	1.085	تكلفة التصدير (دولار لكل شحنة)
NA	10	10	مستندات الإستيراد (عدد)
-1	20	19	الوقت المستغرق في الإستيراد (أيام)
NA	1.25	1.25	تكلفة الإستيراد (دولار لكل شحنة)
<b>تنفيذ العقود</b>			
NA	50	50	الاجراءات (العدد)
NA	566	566	الوقت (أيام)
NA	18.8	18.8	التكلفة (% من الدين)
<b>إغلاق المشروع</b>			
NA	4.2	4.2	الوقت (أعوام)
NA	10	10	التكلفة (% من الأموال بعد الإفلاس)
-0.1	32.1	32	معدل الاسترداد (سنت على الدولار)

(تحسن، تراجع، NA غير متاح)، المصدر: البنك الدولي

وعلى الرغم من التحسن الذي أظهرته دولة الكويت في العديد من المؤشرات، فقد يكون من المناسب الإشارة إلى بعض المؤشرات التي يتعين العمل على تحسينها لا سيما في المجالات التالية:

- الحصول على الكهرباء
- تخفيض تكلفة إغلاق المشروع
- تنفيذ العقود
- التجارة عبر الحدود